

الاجازة فللاب ان يجيز ذلك النكاح وفيه ايضا اذا زوج الفقير
غير الاب والمجد فالاحياط ان يعقد مرتين مرة بمهر سمي ومرة
بغير تسمية لاحتمال ان في التسمية نقصانا فلا يصح النكاح الاول
ويصح الثاني وكذا لو حلف الزوج بطلاق كل امرأة يتعقد الثاني
ويكفل وان كان ابا وحيدا فلكذلك عندهما وفيه ايضا معقودة
زوجها غير الاب والمجد ثم عقدت فلها الخيار وان زوجها الاب
او المجد فلا خيار لها وان زوجها ابنا فلا رواية عن ابي حنيفة
ويجوز ان لا يكون لها الخيار وفيه ايضا زوج امته الصغيرة
ثم اعتقها فلها خيار القتل لا خيار البلوغ ولو زوج عبد الصفي
ثم اعتقه لا خيار له اصلا وان كاتب امته الصغيرة فقبلت صح
فلوزوجها مولاها بغير رضاها لم يجز الا باجازتها فان
لم ترد النكاح حتى اوتت فعتقت فالنكاح موقوف فان اجاز
المولى ولاولي لها سواء جاز وان ابنت ولو اجازت هي بعد الق
لم يجز وان عجزت بطل النكاح ولم يجز باجازة المولى كالامة
تن وجبت بغير اذن مولاهما ثم باعها فاجاز المشترك لم يجز ولو
كان مكاتب صغيرا او المسئلة جازها جاز النكاح بعد عجزه باجازة
المولى وفي لسان الحكم اذا عطل الاب عن تنويج بنته الصغ
فبزوجها القاضي قال ابو يوسف يجوز ولا يلتفت الى الارب

وتمضي

القاضي اذا تزوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولي لان
القاضي رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنته لا يجوز
لانه بمنزلة الحكم وحكم القاضي لابنته باطل لا يجوز بخلاف غيره
من الأولياء حيث يجوز لابن العم ان يزوج ابنته من نفسه
او ابنته وفيه ايضا ويجوز للنضر ان يزوج بالمجوسية لان
الكفر كله ملة واحدة وفي تزوج مسلمة يفدق بيتهما ^{بغير} ويجوز
لانه معصية ويعذر المزوج ايضا ولو اسلم الذي لم يترك على
النكاح لانه وقع فاسدا وفي المنيع شرح المجمع اذا بلغ الصغير
عاقلا ثم جن عادت لابيه الولاية في تزويجه وقال نزل ^{اللعن}
وفيه ايضا رجل تزوج امراة بمحض شهادتين سرا على الض
درهم ثم تزوج ^{بها} مملانية على الفين فان كان اشهد على ان ذلك
للسعة لن مهر السراجا عاوان لم يشهد فمندانى خيفة
ومحمد المهدالفان وقال ابو يوسف المهر الف وفيه ايضا اذا
رفع منكوخته البكر قبل الدخول بها فاقترال عذرتها ثم طفرها
قبل الدخول بها قال ابو حنيفة عليه نصف المهر وقال محمد
المهر كله لأن فعله ذلك بمنزلة الوطئ وله انه طلق قبل الدخول
والخلو فوجب نصف المهر فرض بالنصر وقول ابي يوسف كقول
محمد في رواية وكقول الامام في رواية الحسن وفي سند